الأمم المتحدة

S/AC.44/2004/(02)/86

مجلس الأمن

Distr.: General
7 December 2004
Arabic
Original: English

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية كرواتيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وإذ تشير إلى مذكرته الشفوية، تتشرف بأن تحيل طيا تقرير جمهورية كرواتيا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (انظر المرفق).

180205 090205 04-66189 (A)
0466189

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

تقرير جمهورية كرواتيا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

ترحب جمهورية كرواتيا بكافة الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

وتتمثل الشروط المسبقة التي يتطلبها الحد من تهديد أسلحة الدمار الشامل في الانضمام إلى الأنظمة المتعددة الأطراف لنزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتنفيذ الاتفاقات الدولية في هذا الصدد، ومواجهة التهديدات والقضاء عليها قبل أن تتطور بالكامل، وبناء القدرات من أجل الاستجابة المناسبة والتقليل من الآثار المحتملة للهجمات.

فلا يمكن تقليل احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل ومعداتها وتكنولوجيتها في أيدي الإرهابيين إلا من خلال التعاون الدولي القوي. وتؤيد كرواتيا فكرة ضرورة جعل الجهود المبذولة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل عالمية، ومرنة ومركزة على استباق التطورات المحتملة. وعلاوة على أوجه التعاون المتعدد الأطراف، مثل التعاون في إطار الأمم المتحدة و منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية ومنظمة حلف شمال الأطلسي/الشراكة من أجل السلام، تتمتع كرواتيا بتجربة إيجابية في مجال التعاون الإقليمي (ميثاق تحقيق الاستقرار، وزراء الدفاع لبلدان جنوب شرق أوروبا) والثنائي من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتقدم كرواتيا، الدعم بناء على هذه التجربة، إلى برامج المساعدة الأخرى من أجل تحسين مراقبة صادرات الأسلحة، وتعزيز الأمن الحدودي وإعادة تقييم النظم القانونية وتحسينها وتكثيف تبادل المعلومات. وتوعية الجمهور بمسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتعد كرواتيا مشاركا نشطا وطرفا في عدد من الصكوك الدولية المتعلقة بمراقبة الأسلحة وعدم الانتشار.

وتعتقد كرواتيا أن منع انتشار جميع الأسلحة، لا سيما أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والسلع ذات الاستخدام المزدوج، إضافة إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، له أولوية قصوى ويعد شرطا أساسيا لمكافحة الإرهاب الدولي والتهديدات الأمنية الأخرى بصورة فعالة.

الإجراءات التشريعية

مراقبة التصدير والاستيراد

ينظم مرسوم حكومي عمليات تصدير واستيراد الأسلحة والسلع المزدوجة الاستخدام. وتتولى وزارة الشؤون الاقتصادية والعمل وتنظيم المشاريع مسؤولية إصدار رخص استيراد وتصدير الأسلحة والمعدات العسكرية للأغراض التجارية والسلع ذات الاستخدام المزدوج، بناء على رأي اللجنة المشتركة بين الوكالات. وقد أدخلت اللجنة خلال فترة الاثني عشر شهرا الماضية تحسينات كبيرة على عملها من حيث إنشاء قواعد بيانات أفضل، ومراقبة صحة الوثائق على نحو أكثر فاعلية وزيادة التعاون الدولي. وصدر في تموز/يوليه ٢٠٠٤ قانون مراقبة تصدير السلع المزدوجة الاستخدام. وستصدر الحكومة النظام المتضمن قائمة السلع المزدوجة الاستخدام طبقا لتوجيه مجلس الاتحاد الأوروبي رقم ٢٠٠٣/١٤٩ المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

وستكون أولويات كرواتيا في الفترة المقبلة هي إدماج مسألة الوساطة التجارية، دون التصدير أو الاستيراد، في التشريعات الوطنية (بدءا من خريف ٢٠٠٤ وانتهاء في عام ٢٠٠٥)، ومواصلة بناء القدرة المؤسسية من أجل مراقبة التصدير والاستيراد (بما في ذلك السمسرة) بصورة فعالة وتكثيف التعاون الدولي في هذا الشأن.

إدارة الحدود وأمنها

جرى إعداد القانون الجديد المتعلق بمراقبة حدود الدولة وتنسيقه مع تشريع الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع التوأمة من أجل إدارة وضبط أمن الحدود بصورة متكاملة، التابع لبرنامج الجماعة لتقديم المساعدة من أجل التعمير والتنمية وتثبيت الاستقرار (كاردس) (CARDS) لعام ٢٠٠١. ودخل القانون حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وجرى إعداد جميع اللوائح الداخلية ويتوقع إقرارها بنهاية عام ٢٠٠٤. وبموجب القانون الجديد، وبناء على النتائج المتمخضة عن المشروع المذكور أعلاه، تعتزم الحكومة إصدار مرسوم عن التنظيم الداخلي لوزارة الداخلية. وسيشرع في إعادة تنظيم شرطة الحدود وتزويدها بالموظفين على مستوى المحافظات وعلى المستوى المحلي في أواخر عام ٢٠٠٤ ومطلع عام ٢٠٠٥. وجرى عملا بهذا القانون إعداد استراتيجية تطوير شرطة الحدود من حيث التنظيم والموظفين والتعليم والمسائل التقنية.

الإجراءات التنفيذية

إدارة الحدود وأمنها

تعمل كرواتيا حاليا على إدخال تغييرات على معايير الشرطة المتعلقة بأمن الحدود بهدف استيفاء المعايير والمتطلبات الضرورية لتحقيق التوافق مع معايير شنغن.

وجرى في إطار برنامج كاردس لعام ٢٠٠١ تحليل شمل الحالة والاحتياجات إلى المعدات التقنية وقائمة الأولويات والحد الأدنى من معايير شنغن المتعلقة بالمعابر الحدودية. وجرت في إطار برنامج كاردس لعام ٢٠٠٤ تسمية وإقرار مشروع إضفاء الطابع العصري على مراقبة حدود الدولة، ويجري الآن إعداد وثائق المشروع. وتم في إطار مشروع ''فيير'' (PHARE) لعام ٢٠٠٥ اقتراح مشروع لمواصلة تجهيز شرطة الحدود. كما رصدت الميزانية الوطنية مخصصات لتجهيز شرطة الحدود بالمعدات التقنية.

وتم اتفاق للتعاون الحدودي مع سلوفينيا وينفذ بصورة جيدة. كما تتفاوض كرواتيا مع البوسنة والهرسك من أجل إبرام اتفاق مماثل، في وقت بدأت فيه إجراءات التوقيع على اتفاق مع جمهورية هنغاريا. وسيتم تطوير مفهوم التعاون الدولي بين شرطة الحدود ومفهوم إنشاء خدمات اتصال مشتركة وتبادل ضباط الاتصال في إطار برنامج ''كاردس'' لعام ٢٠٠٣. وتنوي كرواتيا بهذه الطريقة دمج مجمل التعاون عبر الحدود بين الشرطة وتنظيمه.

ويتوقع التصديق أواخر هذه السنة على اتفاقات التعاون بين جمهورية كرواتيا وجمهورية بلغاريا وجمهورية مقدونيا في سياق التقارب مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إليه. وسيتيح تنفيذ هذه الاتفاقات المساهمة في توحيد المعايير داخل الاتحاد الأوروبي في مجالات الهجرة (القانونية وغير القانونية) واللجوء والتعاون الحدودي ومكافحة الجريمة العابرة للحدود وتوحيد التشريعات واتفاقات إعادة الاستقبال.

وترحب كرواتيا بكافة أشكال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال إدارة الحدود وأمنها. وتشارك كرواتيا في العديد من المبادرات المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز خدمات الحدود والتعاون الحدودي (بالاشتراك مع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وميثاق تحقيق الاستقرار و منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) وتتعاون أيضا مع جميع البلدان المجاورة وتحتفظ باتصالات على مستوى الخبراء معها، بما فيها تبادل المعلومات كأحد أهم أشكال التعاون.

ودعمت كرواتيا بقوة المبادرة التي أدت إلى إنشاء عملية أوهريد الحدودية، وهي محفل مهم للتعاون الإقليمي ووسيلة لتقييم استعداد ومستوى خبرة بلدان جنوب شرق

أوروبا من حيث إدارة الحدود وأمنها. وتركز كرواتيا على البرامج التي تقدمها الأطراف المتعددة الشريكة في العملية (حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي/المجلس الأوروبي وميثاق تحقيق الاستقرار و منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) والتي تناسب احتياجاتها الخاصة. كما وضعت كرواتيا خبراءها في المسائل الحدودية رهن الإشارة.

ويعمل المكتب المركزي الوطني (الإنتربول) في زغرب على نظام I-24/7 منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وجرى تأهيله للحصول على معدات تكنولوجيا معلومات متقدمة من خلال مشروع الإنتربول في البلقان التابع لبرنامج ''كاردس'' الاتحاد الأوروبي.

وفي إطار مشروع التوأمة المتعلق بالتعاون المشترك بين الوكالات للإدارة المتكاملة للحدود التابع لمشروع ''كاردس'' لعام ٢٠٠١، وُضع مشروع استراتيجية الإدارة المتكاملة للحدود. وسيكتمل إعداد خطة تنفيذ الاستراتيجية أواخر عام ٢٠٠٤ ويبدأ تنفيذها مطلع عام ٢٠٠٥ . وستساهم الاستراتيجية في تحقيق مزيد من التعاون بين جميع خدمات الحدود من نواح ثلاث هي: التعاون الدولي والتعاون المشترك بين الوكالات والتعاون في إطار كل دائرة على حدة.

وستشمل أولويات كرواتيا في الفترة المقبلة بناء القدرات المؤسسية العامة المتعلقة بأمن الحدود. وتزمع كرواتيا وضع قاعدة مركزية للنظام الذي سيربط بين معبر بياكوفو ومطار زغرب في إطار المرحلة الأولى من مشروع التوأمة من أجل تطوير نظام تكنولوجيا المعلومات الوطني لإدارة الحدود التابع لبرنامج ''كاردس''. ويتوقع الشروع في التنفيذ، الذي سيستغرق ٢٤ شهرا، أواخر عام ٢٠٠٤. وستكون المرحلة اللاحقة بعد إكمال هذا المشروع هي ربط العديد من المعابر الحدودية بهذا النظام. وكان المشروع قد حظي بالموافقة عليه في إطار برنامج ''كاردس'' لعام ٢٠٠٣.

الصكوك الدولية

كرواتيا طرف متعاقد وفاعل في أهم المعاهدات والاتفاقيات الدولية وموقعة على وثائق عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، ومراقبة التصدير والاستيراد، وتحديد الأسلحة وإجراءات مكافحة الألغام: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية، ووثيقة فيينا لعام ١٩٩٩،

واتفاق تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي. وقبلت كرواتيا بالمبادئ المضمنة في مدونة الاتحاد الأوروبي لقواعد السلوك المتعلقة بصادرات الأسلحة.

وقدمت كرواتيا طلبا للانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف واتفاق ''واسنار'' بشأن مراقبة تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج. كما عبرت أيضا عن اهتمامها بالانضمام إلى فريق أستراليا ومجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر.

تحديد الأسلحة

أسفر التعاون في تنفيذ اتفاق تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي (المرفق ١ باء لاتفاق دايتون للسلام) عن نتائج كبيرة وأسهم في جعل الأطراف أقرب إلى الهدف الأساسي للاتفاق وهو: إقامة أشكال جديدة من التعاون في المجال الأمني تهدف إلى تحقيق الشفافية وتشجيع الثقة وبلوغ حدود دنيا من قوة الدفاع المتوازنة والمستقرة الضرورية لأمن فرادى أطراف الاتفاق. وتلتزم كرواتيا التزاما تاما بكافة أشكال التعاون في إطار هذا الاتفاق، وهي على استعداد لبحث مقترحات لزيادة تحسين آليات تحديد الأسلحة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

وتواصل كرواتيا بنشاط دعمها ومساهمتها في تدابير بناء الثقة والأمن في جنوب شرق أوروبا. وتؤدي واجباتها الناشئة عن وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩ على نحو منتظم.

وفيما يتعلق بالمادة الخامسة من المرفق ١ باء من اتفاق دايتون للسلام، عرضت كرواتيا حصة من أربع عمليات تفتيش على أرضها، تم فعلا إجراء اثنتين منها من جانب جمهورية هنغاريا وجمهورية مقدونيا. وعبرت كرواتيا عن استعدادها للنظر في إمكانية توسيع التعاون ليشمل آليات أخرى في إطار المادة الخامسة.

وتدعم كرواتيا اتباع نهج نشط لتدابير بناء الثقة والأمن في إطار محافل دولية أخرى مثل محفل التعاون الأمني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويعد المركز الإقليمي للمساعدة على التحقق من تحديد الأسلحة وتنفيذه (راكفياك) أحد أهم المحافل في منطقة جنوب شرق أوروبا حيث يمكن الاضطلاع عمليا بتنفيذ مثل هذه التدابير. وستنضم كرواتيا على نحو فاعل، ابتداء من سنة ٢٠٠٥، إلى معاهدة الأجواء المفتوحة.

وستكون أولويات كرواتيا في الفترة القادمة هي العمل من أجل زيادة تعزيز تدابير بناء الثقة والأمن من خلال الأنشطة المساهمة في بناء القدرة المؤسسية لدى دول المنطقة لتمكينها من مواجهة التحديات الأمنية من قبيل مكافحة الإرهاب الدولي.

تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأخرى

تدعم كرواتيا التعاون الإقليمي دعما قويا لكونها أحد المشاركين النشطين في ميثاق تحقيق الاستقرار ووزراء الدفاع لبلدان جنوب شرق أوروبا وخطة التعاون في جنوب شرق أوروبا ومركز ''راكفياك'' بما لدى تلك الجهات من برامج لمكافحة الإرهاب الدولي. وتعبر كرواتيا عن اهتمامها بالعمل على نقل خبرتها وتجربتها، خاصة في إطار ميثاق الولايات المتحدة – الأدرياتي، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار وفي إطار المبادرات المذكورة أعلاه في بلدان المنطقة، لا سيما وأن وزارة الداخلية، التي توجد حاليا في المقدمة، ووزارة الدفاع قد شكلتا فرقا مختصة لدعم إصلاحات الدفاع في البوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود. ويتوقع أن تدفع إصلاحات الدفاع في تلك الدول إلى الاقتراب من معايير وعضوية الهياكل الأوروبية الأطلسية وتمكن تلك الدول من مواجهة التحديات الأمنية الراهنة مثل الإرهاب الدولي.

واستضافت كرواتيا أنشطة دولية هامة تتعلق بأسلحة الدمار الشامل (فعلى سبيل المثال، نظمت العملية الأولى لتقديم المساعدة في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في كرواتيا وعقدت سلسلة من الحلقات الدراسية عن ندوات العلاج الطبي الكيميائي والبيولوجي – الصناعة الأولى والثانية والثالثة) وتعتزم كرواتيا مواصلة هذا التقليد في المستقبل.

أولويات المستقبل

سعيا من كرواتيا لتحقيق منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بصورة فعالة، انضمت أو أوشكت على الانضمام أو تدرس الانضمام إلى جميع الآليات الدولية ذات الصلة بالموضوع. وقد دعمت كرواتيا كلا من المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، لكونها أنسب العمليات المرتكزة على إجراءات ملموسة، وبيان مبادئ الحظر، معبرة عن الاستعداد للمساهمة بفعالية في عمليات المبادرة في حدود إمكانياتها المؤسسية وتشريعاتها الوطنية.

والهدف المتوخي هو تعزيز الأمن القومي لجمهورية كرواتيا والمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبلوغا لهذا الهدف، ستُنشأ هيئة عاملة مشتركة بين الوكالات معنية بمسائل أسلحة الدمار الشامل، وستسجل الموارد والكفاءات والقدرات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. كما ستنظم المشاورات الثنائية مع الشركاء الدوليين وستحدد التحسينات الممكنة في التشريع الوطني وفي مجالات تعاون بعينها وفي المساهمة الممكنة من جانب جمهورية كرواتيا.

ومن الاحتمالات التي تجرى دراستها بعناية التعاون مع ميثاق الولايات المتحدة – الأدرياتي من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ويجرى الإعداد للاتفاق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الإسهام بفصيلة لإزالة التلوث الإشعاعي والبيولوجي والكيميائي. وستتدخل الفصيلة عند وقوع حادث كيميائي. وهذه الفصيلة هي نفسها فصيلة التدخل في إطار حلف شمال الأطلسي.

زغرب، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.